العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الأربعاء 2026/09/16 - 04 ربيع الثاني 1448
السنة 49 العدد 13915
Wednesday 16/09/2026
49th Year, Issue 13915
www.alarab.co.uk

مصر والسعودية تواجهان خطر إغلاق شرياني الملاحة

قمة السيسي والأمير محمد بن سلمان تضع أمن هرمز وباب المندب والبحر الأحمر في سلة واحدة

توافق حول تحديات المنطقة

القاهرة - لم يكن إدراج مضيقي هرمز وباب المندب والبحر الأحمر في موقف واحد خلال القمة المصرية السعودية مجرد تأكيد تقليدي على أهمية حرية الملاحة، وإنما يعكس اتساع دائرة المخاطر التي باتت تواجه الأمن البحري في المنطقة، وتداخل تداعياتها على مصالح القاهرة والرياض. فبينما تواجه السعودية تهديدات مباشرة أو غير مباشرة لأمنها وممرات صادراتها، تنظر مصر إلى أي اضطراب طويل في البحر الأحمر باعتباره خطرًا يمس أحد أهم شرايين التجارة العالمية ومصدرًا حيويًا لإيرادات قناة السويس.

وأكدت الرئاسة المصرية أن لقاء الرئيس عبدالفتاح السيسي وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان شهد توافقًا على أن الظروف الراهنة تقتضي مزيدًا من التضامن والتنسيق بين البلدين، خصوصًا في ما يتعلق بالتطورات الإقليمية وأمن الملاحة. وأوضح البيان أن الجانبين شددا على حرصهما على ضمان حرية وأمن الملاحة البحرية في مضيقي هرمز وباب المندب والبحر الأحمر، فيما أكد السيسي رفض مصر أي اعتداءات تمس أمن السعودية أو تهدد حرية الملاحة في الممرات البحرية الدولية.

كما اتفق الجانبان على اتخاذ إجراءات عملية لتطوير التعاون وزيادة التبادل التجاري والاستثماري، في مؤشر على سعي القاهرة والرياض إلى تعزيز التنسيق في مواجهة تداعيات التوتر الإقليمي على الأمن والاقتصاد.

الموقف الحازم للبيان لا يعني أن القاهرة والرياض تتجهان إلى تشكيل تحالف عسكري، لكنه يكشف بوضوح عن تقاطع متزايد في المصالح

وجاء لقاء القمة في وقت تتزامن فيه الضغوط على هرمز مع المخاطر المتصاعدة في باب المندب، بما يجعل أمن الممرات البحرية قضية تتجاوز حدود أي أزمة منفردة.

وتكتسب الرسالة التي صدرت إثر اللقاء أهميتها من أن هرمز وباب المندب يمثلان طرفي منظومة بحرية واحدة بالنسبة إلى تجارة الطاقة والبضائع بين آسيا وأوروبا. فتعطيل الملاحة في هرمز يضغط على حركة الطاقة الخارجة من الخليج، بينما يؤدي اضطراب باب المندب إلى دفع السفن نحو طرق أطول وأكثر كلفة، ويضع قناة السويس في قلب التداعيات الاقتصادية والأمنية لأي تصعيد في البحر الأحمر.

بالنسبة إلى الرياض، لا يتعلق الأمر فقط بحماية خطوط الملاحة الدولية، وإنما بحماية شبكة أوسع من المصالح الاقتصادية والاستراتيجية. فالسعودية تعتمد على منافذ بحرية متعددة لتصدير النفط والسلع، وأي اتساع في نطاق التهديدات البحرية يفرض عليها التفكير في بدائل ومسارات أكثر أماناً، لكنه في الوقت نفسه يرفع كلفة النقل ويزيد الضغوط على البنية التحتية للطاقة والتجارة.

أما القاهرة، فتتعامل مع المسألة من زاوية مختلفة ولكنها متقاطعة مع الرياض. فقناة السويس تمثل أحد أهم مصادر العملة الأجنبية للاقتصاد المصري، وأي عودة إلى اضطرابات واسعة في البحر الأحمر يمكن أن تعيد الضغط على حركة السفن والإيرادات، خصوصًا إذا رأت شركات الشحن أن المرور عبر المنطقة ينطوي على مخاطر مرتفعة أو تكاليف تأمين لا يمكن تحملها.

وهنا تبرز أهمية الجمع بين هرمز وباب المندب في بيان القمة. فالقاهرة لا تستطيع النظر إلى أمن البحر الأحمر بمعزل عن التطورات في الخليج، كما أن الرياض لا تستطيع فصل أمن ساحلها الغربي وممرات تصديرها عن التطورات التي تضرب منظومة الملاحة الإقليمية بأكملها. ومع امتداد المخاطر من الخليج إلى البحر الأحمر، تصبح أي معالجة جزئية قابلة لأن تفقد تأثيرها إذا بقي أحد طرفي الطريق البحري معرضًا للتهديد.

ويمنح هذا التقاطع القاهرة والرياض مصلحة مشتركة في الدفع باتجاه حماية الملاحة الدولية، لكنه يضعهما أيضًا أمام معادلة دقيقة. فالتصعيد العسكري قد يوفر ردعًا مؤقتًا في بعض الحالات، لكنه يحمل في المقابل مخاطر توسيع نطاق المواجهة، بينما لا يبدو الاكتفاء بالتحرك الدبلوماسي كافيًا إذا استمرت الهجمات أو محاولات فرض قيود على حركة السفن.

ولذلك اكتسب تأكيد السيسي رفض أي اعتداءات تمس السعودية أو تهدد حرية الملاحة أهمية خاصة. فالقاهرة لا تعلن فقط تضامنها مع الرياض، وإنما تربط أمن السعودية بأمن الممرات البحرية الدولية، وهو ما يفتح الباب أمام مستوى أكبر من التنسيق السياسي والأمني بين البلدين، خصوصًا في ظل تأكيدهما أن الظروف الحالية تتطلب مزيدًا من التضامن والتنسيق.

احتجاجات سوريا: من يركب موجة الغضب؟

دمشق - لم تبدأ احتجاجات المحروقات في سوريا من سؤال سياسي، بل من كلفة الحياة اليومية. رفع أسعار البنزين والمازوت في بلد أنهكته الحرب وأضعفته الأزمات الاقتصادية كان كافياً لإخراج الغضب من محطات الوقود إلى الشوارع. لكن سرعة انتقال الاحتجاجات من الاعتراض على الأسعار إلى رفع مطالب سياسية تفتح سؤالاً أكثر تعقيداً: من يركب موجة الغضب؟ وهل نحن أمام احتجاج اجتماعي حقيقي تحاول أطراف سياسية استثماره، أم أن أخطاء الحكومة نفسها وفرت البيئة التي تسمح بتحويل مطلب معيشي إلى مواجهة سياسية؟

يصعب التقليل من البعد الاجتماعي للاحتجاجات. فقد رفعت وزارة الطاقة سعر المازوت بنحو 40 في المئة، بينما زادت أسعار البنزين بنسب تراوحت بين 26 و28 في المئة، مبررة القرار بارتفاع تكاليف تأمين المشتقات النفطية من الأسواق العالمية، وبأعمال الصيانة في مصفاة بانياس التي تدفع البلاد مؤقتاً إلى الاعتماد بصورة أكبر على استيراد المنتجات النفطية. وتبدو هذه التبريرات مفهومة من الناحية الاقتصادية، لكنها لا تلغي حقيقة أن المواطن هو من يدفع الكلفة المباشرة للقرار.

فالوقود في سوريا ليس سلعة منفصلة عن بقية الاقتصاد. ارتفاع سعره ينتقل سريعاً إلى النقل وأسعار المواد الغذائية والخدمات وكلفة الإنتاج، ويضغط بصورة أكبر على أصحاب الدخول المحدودة. لذلك فإن الاحتجاج على المحروقات يمكن أن يكون في الوقت نفسه احتجاجاً على تدهور القدرة الشرائية وعلى شعور أوسع بأن كلفة المرحلة الانتقالية تقع على عاتق المواطنين.

اختزال الاحتجاجات في «أجندة الفلول» قد يكون مريحا سياسيا، لكنه لا يفسر لماذا تمكنت الدعوات إلى التظاهر من الانتشار

وتشير بيانات مجموعة ACLED إلى أن الاحتجاجات لم تكن مجرد مشاهد متفرقة على وسائل التواصل الاجتماعي. فقد سجلت المنظمة 36 احتجاجاً على زيادة أسعار الوقود في 13 سبتمبر وحده، في ست محافظات، وهو ما يؤكد وجود تحرك ميداني حقيقي واتساعاً جغرافياً ملحوظاً. لكن وجود احتجاجات حقيقية لا يعني بالضرورة أن كل ما يحيط بها من صور وروايات وشعارات يعكس المشهد بدقة واحدة.

وهنا تبدأ المنطقة الأكثر حساسية في القصة. فالاحتجاج الاجتماعي يمكن أن يكون حقيقياً، فيما تحاول قوى سياسية مختلفة استثماره وتحديد وجهته. وفي الحالة السورية، يطرح خصوم المرحلة الانتقالية، وبينهم أنصار النظام السابق، احتمالاً قائماً في النقاش العام، خصوصاً عندما تنتقل المطالب بسرعة من الاعتراض على الأسعار إلى استهداف الحكومة والمسؤولين. لكن إثبات وجود دور منظم للفلول يحتاج إلى أدلة تتجاوز انتشار شعارات أو مقاطع على منصات التواصل.

والأكثر أهمية أن اختزال الاحتجاجات في «أجندة الفلول» قد يكون مريحاً سياسياً، لكنه لا يفسر لماذا تمكنت الدعوات إلى التظاهر من الانتشار بهذه السرعة. فحتى لو وجدت أطراف تحاول ركوب موجة الغضب، فإنها لا تستطيع صناعة الغضب من العدم. هناك أزمة معيشية حقيقية، وقرارات اقتصادية مؤلمة، وفئات اجتماعية باتت أكثر حساسية تجاه أي زيادة جديدة في الأسعار.

كما أن بعض المواد المتداولة على وسائل التواصل تعرضت للتضليل أو إعادة الاستخدام خارج سياقها، وهو أمر متوقع في بيئة إعلامية شديدة الاستقطاب. لكن اكتشاف محتوى مضلل لا يقود تلقائياً إلى استنتاج أن الاحتجاجات نفسها مضللة. فالفرق كبير بين تضخيم حدث حقيقي وتلفيق حدث غير موجود، وبينهما مساحة واسعة من التوظيف السياسي والإعلامي.

وفي المقابل، لا تستطيع الحكومة أن تجعل من احتمال التوظيف السياسي ذريعة لإعفاء نفسها من المسؤولية. فالقرار الاقتصادي هو الذي أشعل الاحتجاجات، وطريقة إعلانه وتوقيته وآليات حماية الفئات الأكثر هشاشة تحدد إلى حد كبير ما إذا كان الغضب سيبقى مطلباً معيشياً أم يتحول إلى أزمة ثقة سياسية.

تقرأون في العدد

- عصر ما بعد النفط يهدد استقرار الدول الريعية ص2
- حرب واحدة من اليمن... إلى العراق ص3
- هل يكفي معرض استعادي لإنصاف عبداللطيف الصمودي؟ ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

التجارة العالمية في فخ التردد الدولي

جولة قصيرة في الأسواق تكفي لاكتشاف الأثر المباشر لأحداث الخليج والشرق الأوسط على الارتفاع الجنوني للأسعار عالمياً. ومع ذلك، يتعامل العالم مع تهديد الملاحة وكأنه أمر يمكن التعايش معه، متجاهلاً أن أي اضطراب في الممرات البحرية ينعكس فوراً على الاقتصاد الدولي.

ممر مائي يفترض أن يكون جزءاً من البنية المحايدة للتجارة العالمية أصبح ساحة نفوذ لجماعة مسلحة، فيما تملك القوى الكبرى وسائل عسكرية هائلة لردعها، لكنها تتردد في استخدام تلك الوسائل لتعيد للممر وظيفته الطبيعية.

باب المندب لا يمكن عزله عن بقية النظام الاقتصادي العالمي. إنه البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، والحلقة التي تربط المحيط الهندي بقناة السويس والبحر المتوسط. وحين يتعرض أمنه للاهتزاز، فإن التأثير لا يتوقف عند السفن التي تمر من مياهه، بل ينتقل إلى أسعار الشحن والتأمين والطاقة، وإلى جداول التوريد، وإلى حسابات الشركات والموانئ والدول. ولا تحتاج جماعة مسلحة مثل جماعة الحوثي إلى إغلاق المضيق بالكامل حتى تحقق أثراً استراتيجياً. يكفي أن تجعل المرور فيه محفوفاً بالمخاطر.

وهنا تحديداً تكمن خطورة النموذج الحوثي. فالقوة التي تستطيع أن تجعل السفن التجارية تعيد حساباتها قبل أن تدخل منطقة الخطر تكون قد حققت جزءاً من أهدافها دون أن تطلق صاروخاً واحداً. السوق لا تنتظر وقوع الكارثة؛ إنها تستشعر احتمال وقوعها. وشركات التأمين لا تسأل عما حدث، بل عما يمكن أن يحدث. وشركات النقل تقيس المسافة بدرجة المخاطر التي ترافق كل ميل بحري. وهذا ما يجعل التطورات الأخيرة في البحر الأحمر أكثر خطورة من مجرد تقدم عسكري حوثي في الساحل اليمني.

وصول الحوثيين إلى المخا وتقدمهم باتجاه المواقع والجزر التي تتحكم في مدخل البحر الأحمر يرفع قيمة الورقة البحرية التي باتوا يمتلكونها. وإذا اقترنت هذه القدرة بما يجري في مضيق هرمز، فإن المنطقة تدخل مرحلة مختلفة؛ للمرة الأولى منذ عقود تصبح الممرات البحرية الكبرى في جانبي شبه الجزيرة العربية جزءاً من معادلة ضغط واحدة.

طهران لا تحتاج إلى السيطرة على باب المندب بصورة مباشرة. يكفي أن تكون هناك جماعة تمتلك الصواريخ والطائرات المسيّرة والقدرة على الحركة في بيئة جغرافية معقدة، لتصبح قادرة على إضافة جبهة أخرى إلى حسابات خصومها. هرمز من جهة، وباب المندب من جهة أخرى. إنها شبكة ضغط أكثر منها جبهة عسكرية تقليدية.

وهنا تكمن براعة إستراتيجية إيران، إذا نظرنا إليها من زاوية أدواتها لا من زاوية نتائجها السياسية. فهي لا تحتاج دائماً إلى الانتصار في حرب شاملة. يكفيها أن تجعل خصومها يخوضون سلسلة من الأزمات الصغيرة المتزامنة، بحيث تصبح الموارد العسكرية والسياسية موزعة بين أكثر من ساحة.

أما الحوثيون، فقد اكتشفوا أن البحر يمكن أن يمنحهم نفوذاً يفوق بكثير حجمهم الديموغرافي والعسكري. فالجماعة لم تعد تقدم نفسها فقط بوصفها طرفاً في حرب على السلطة داخل اليمن، بل باعتبارها لاعباً يستطيع التأثير في قضية تتجاوز اليمن بكثير. وهذا التحول يحمل ثمناً سياسياً للمجتمع الدولي.

وهنا ينبغي التوقف عند الخلط المتعمد أحياناً بين الاعتراف بالحوثيين كطرف يمني وبين قبول تحويل قدرتهم العسكرية إلى حق دائم في التحكم بالممرات الدولية. يمكن إدماج قوة سياسية في عملية تفاوضية، ويمكن البحث عن صيغة لتقاسم السلطة داخل دولة، لكن ذلك لا يعني منح جماعة مسلحة حقاً ضمنياً في تقرير من يمر ومن لا يمر في البحر الأحمر.

السعودية تدرك هذه المعادلة أكثر من غيرها. فهي لا تواجه تهديداً واحداً، وإنما تتعامل مع بيئة أمنية يمكن أن تضغط على صادراتها ومساراتها التجارية من جهات متعددة. والتهديد القادم من باب المندب يكتسب خطورة إضافية عندما يتزامن مع المخاطر في الخليج. فالمملكة التي بنت خلال السنوات الماضية خيارات لتقليل اعتماد صادراتها على مضيق هرمز لا تستطيع أن تعتبر البحر الأحمر آمناً تلقائياً. وإذا تعرضت المسارات الغربية للخطر، فإن فكرة تنويع طرق التصدير نفسها تصبح بحاجة إلى حماية عسكرية وسياسية.

ولهذا لم يكن طلب الرياض من واشنطن اتخاذ موقف أكثر حزماً في مواجهة الحوثيين مجرد طلب للمساعدة في حرب اليمن. إنه تعبير عن سؤال أوسع: ما الذي تعنيه الشراكة الأمنية الأميركية في منطقة يمكن أن تتعرض فيها طرق الطاقة والتجارة لهجمات متزامنة؟ وحين ترفض واشنطن الانخراط المباشر في ضربات واسعة، فإنها لا ترسل رسالة إلى الحوثيين وحدهم؛ إنها ترسل أيضاً رسالة إلى حلفائها حول حدود الضمانة الأميركية.

وهنا تظهر مصر في قلب المعادلة، حتى وإن كانت بعيدة عن خطوط المواجهة المباشرة. فقناة السويس لا تستطيع حماية نفسها من الخطر الذي يبدأ جنوباً في باب المندب. كلما زادت المخاطر في البحر الأحمر، أصبحت القناة عرضة لتحولات في قرارات شركات النقل العالمية. وقد أثبتت أزمات السنوات الأخيرة أن شركات الملاحة قادرة على تغيير مساراتها عندما تصبح الحسابات الأمنية أكثر أهمية من اختصار المسافة.

الردع المحدود يترك فراغاً استراتيجياً يقرأه الحوثيون وإيران كمساحة اختبار متكرر مما يهدد أمن الطاقة والملاحة الدولية

أما أوروبا، التي تتحدث كثيراً عن حرية الملاحة والقواعد الدولية، فتجد نفسها أمام اختبار غير مريح. فالدفاع عن حرية الملاحة عندما تكون المخاطر محدودة لا يشبه الدفاع عنها عندما يتطلب الأمر مواجهة عسكرية مباشرة. وهنا تتكشف إحدى نقاط الضعف في النظام الدولي..

والولايات المتحدة هي الطرف الأكثر وضوحاً في هذه المفارقة. لا تنقصها السفن ولا الطائرات ولا الأقمار الصناعية ولا المعلومات الاستخباراتية ولا القدرة على ضرب مواقع إطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة. لكن واشنطن لا تريد أن تتحول حماية الملاحة إلى حرب أخرى مفتوحة في الشرق الأوسط. وهي، بعد تجارب العراق وأفغانستان، تعرف أن الضربة العسكرية يمكن أن تبدأ في نقطة محددة ولا يمكن دائماً التحكم في المكان الذي تنتهي فيه.

لذلك اختارت واشنطن سياسة تقوم على الردع الانتقائي، مع ترك مساحة واسعة للشركاء الإقليميين. هذه ليست سياسة عجز عسكري. إنها سياسة اختيار سياسي. لكن المشكلة أن الخصم قد يقرأ هذا الاختيار بصورة مختلفة تماماً. ما تسميه واشنطن "إدارة التصعيد" قد يقرأه الحوثيون وإيران باعتباره هامشاً يمكن اختباره مرة بعد أخرى.

ليبيا 1 دينار - السعودية 2 ريال - مصر 3 جنيه مصري - موريتانيا 120 أوقية - تونس 900 مليم - المغرب 3 دراهم - الجزائر 7 دينارات - البحرين 200 فلس - اليمن 50 ريالا - الكويت 150 فلسا - الإمارات 2 درهم - عمان 200 بيزا - قطر 2 ريال - العراق 2000 دينار - الأردن 500 فلس - سوريا 150 ليرة - السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الأربعاء 2026/09/16
السنة 49 العدد 13915

عصر ما بعد النفط يهدد استقرار الدول الريعية

دول الخليج تستعد لمرحلة ما بعد النفط بمشروعات وتنويع اقتصادي، بينما تواصل دول أوبك الأكثر هشاشة الاعتماد على عائداته دون بناء بدائل كافية

يحذر تقرير مؤسسة E3G من أن تراجع الاعتماد العالمي على النفط قد يتحول إلى أزمة عميقة للدول التي بنت موازناتها واستقرارها على عائداته. ويضع التقرير العراق وليبيا وإيران والجزائر ونيجيريا وأنغولا بين الأكثر عرضة للخطر، محذرا من أن ضعف التنويع وغياب البدائل المالية قد يحول تراجع الطلب إلى أزمة اقتصادية وسياسية وأمنية.

لندن - لا يبدو أن العالم مقبل على نهاية مفاجئة لعصر النفط، لكن المؤشرات المتراكمة ترسم ملامح تحول أكثر بطئا وربما أكثر خطورة بالنسبة إلى الدول التي بنت اقتصادها ودولتها وموازناتها على عائدات الخام. فالمشكلة التي تواجه كبار المنتجين ليست أن النفط سيختفي من الأسواق خلال سنوات قليلة، وإنما أن الطلب عليه قد يدخل مرحلة نمو أبطأ، بينما تتسارع السيارات الكهربائية وتتحسن كفاءة استهلاك الطاقة وتتوسع مصادر الطاقة البديلة.

وفي هذه الحالة، لن تكون كل الدول المنتجة متساوية في قدرتها على تحمل الصدمة. فالدول التي نجحت في بناء قطاعات اقتصادية بديلة، وتملك احتياطيات مالية واستثمارات خارجية ومؤسسات أكثر قدرة على إدارة التحول، ستكون في وضع أفضل من الدول التي مازالت تعتمد على النفط لتمويل الموازنة والرواتب والدعم والخدمات العامة.

ويضع تقرير صادر عن مؤسسة E3G تحت عنوان «نهاية عصر النفط» هذه المسألة في إطار أوسع من مجرد مستقبل سوق الطاقة. فالتراجع المحتمل في الطلب يمكن أن يتحول إلى أزمة مالية وسياسية وأمنية في الدول التي تعتمد بصورة كبيرة على النفط، خصوصا إذا تزامن مع ارتفاع الديون وضعف التنويع الاقتصادي وعدم امتلاك رأس المال الكافي لتمويل الانتقال إلى اقتصاد جديد.

وتبرز الجزائر ونيجيريا وأنغولا وإيران والعراق وليبيا بين الدول الأكثر تعرضا لمخاطر مرحلة ما بعد النفط، بسبب اعتمادها الكبير على الإيرادات النفطية وضعف البدائل الاقتصادية القادرة على تعويضها. وتصبح المشكلة أكثر حدة في الدول التي تعتمد فيها الحكومة نفسها على النفط لتغطية الجزء الأكبر من نفقاتها، لأن أي تراجع طويل في الأسعار أو الطلب لا يضرب شركات النفط وحدها، بل ينتقل مباشرة إلى قدرة الدولة على دفع الرواتب وتمويل الخدمات والاستثمار.

وتشير معطيات البنك الدولي إلى تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط، مع توقع زيادة الاستهلاك بنحو 700 ألف برميل يوميا في 2026، وهو معدل أقل بكثير من المتوسطات التي كانت سائدة قبل جائحة كورونا. ولا يعني ذلك أن الطلب العالمي دخل مرحلة انهيار، لكن الاتجاه العام يفرض على المنتجين التفكير في مستقبل تكون فيه المنافسة على الأسواق أشد، بينما يصبح نمو الطلب أقل قدرة على استيعاب الزيادات في الإنتاج.

الخليج يستعد للمرحلة المقبلة

الفارق اللافت أن بعض دول الخليج بدأت منذ سنوات في التعامل مع هذه الاحتمالات باعتبارها مشكلة استراتيجية وليست مجرد توقعات بعيدة. فقد شرعت السعودية والإمارات وقطر وغيرها في الاستثمار في قطاعات السياحة والخدمات واللوجستيات والتكنولوجيا والصناعة والطاقة المتجددة والاقتصاد الرقمي، إلى جانب توسيع الاستثمارات الخارجية وبناء صناديق سيادية قادرة على توليد عوائد خارج القطاع النفطي.

> الجزائر ونيجيريا وأنغولا وإيران والعراق وليبيا بين الدول الأكثر تعرضا لمخاطر مرحلة ما بعد النفط، بسبب ضعف البدائل الاقتصادية

ولا يعني ذلك أن دول الخليج أصبحت مستقلة عن النفط، أو أن عائداته لم تعد مهمة لاقتصاداتها. على العكس، لا تزال الطاقة تمثل ركيزة أساسية، لكن الفكرة المختلفة تتمثل في استخدام عائدات النفط لبناء مصادر دخل واستثمارات يمكن أن تستمر عندما يتراجع الاعتماد العالمي على الخام.

وتعكس المشروعات العملاقة في الخليج هذا الاتجاه؛ من المدن والمناطق الاقتصادية الجديدة إلى مشروعات السياحة والنقل والطيران والخدمات المالية والتكنولوجيا والطاقة النظيفة. وقد يكون تقييم نجاح بعض هذه المشاريع سابقا لأوانه، لكن الأهم أنها تعكس تحولا في طريقة التفكير: النفط لم يعد ينظر إليه باعتباره المورد الذي سيبقى إلى الأبد، وإنما باعتباره تمويلا لعملية انتقال طويلة.

في المقابل، مازالت دول منتجة أخرى تعيش بدرجة أكبر على وقع الإيرادات النفطية المباشرة، من دون أن تمتلك هوامش مالية أو اقتصادات بديلة بالحجم الذي يسمح لها بامتصاص صدمة طويلة. وفي هذه الدول، يتحول النفط من مصدر ثروة إلى شرط لاستمرار عمل الدولة نفسها.

وهنا تكمن المفارقة. فالدولة التي تحصل على معظم إيراداتها من النفط تحتاج إلى سعر نفط مرتفع حتى توازن موازنتها، لكنها في الوقت نفسه تصبح أكثر عرضة لتقلبات السوق. وكلما انخفضت الأسعار، اضطرت إلى تقليص الإنفاق أو زيادة الاقتراض، بينما يؤدي خفض الإنفاق إلى إبطاء الاقتصاد، فيتراجع الاستثمار وتزداد صعوبة بناء القطاعات البديلة.

العراق أمام اختبار مزدوج

يقدم العراق واحدة من أكثر الحالات وضوحا لهذه المعضلة. فالبلد يمتلك احتياطيات نفطية كبيرة وقدرة إنتاجية مهمة، لكنه يعتمد بدرجة شديدة على النفط في تمويل الدولة. ولذلك فإن المشكلة بالنسبة إلى بغداد لا تتمثل فقط في مستقبل الإنتاج، وإنما في مستقبل الإيرادات التي تمول الدولة ومؤسساتها وخدماتها.

ويأتي ذلك في لحظة يحاول فيها العراق إعادة بناء مفهوم الدولة، وتعزيز احتكارها للسلاح والقرار الأمني، وتقليص نفوذ القوى المسلحة، وهي عملية تحتاج إلى موارد مالية كبيرة للحفاظ على الاستقرار وتمويل المؤسسات والاستثمار وتوفير فرص العمل.

إذا دخل سوق النفط مرحلة تراجع طويل في الأسعار أو الطلب، فإن بغداد قد تجد نفسها أمام معادلة أكثر تعقيدا: موارد أقل والتزامات أكبر وحاجة متزايدة إلى الإنفاق. ولذلك فإن تنويع الاقتصاد العراقي ليس مجرد خيار اقتصادي، وإنما جزء من الأمن الوطني على المدى الطويل.

والأمر نفسه ينطبق على ليبيا، حيث يؤدي الاعتماد الشديد على النفط إلى جعل الصراع على مؤسسات الدولة ومواردها أكثر حدة. فكلما كانت الدولة تعتمد على مصدر واحد للدخل، يصبح التحكم في هذا المصدر جزءا من الصراع السياسي، ويصبح أي اضطراب في الإنتاج أو التصدير قادرا على إحداث أزمة تتجاوز الاقتصاد إلى الأمن والاستقرار.

النفط يتحول من ورقة قوة إلى اختبار

قد يبدو من المفارقة أن الدول النفطية قد تواجه أزمة في الوقت الذي مازال العالم فيه بحاجة إلى النفط. لكن جوهر المشكلة يكمن في سرعة التحول. فحين ينخفض نمو الطلب، يصبح امتلاك الاحتياطيات وحده أقل أهمية من القدرة على إنتاج النفط بكلفة منخفضة، والوصول إلى الأسواق، والاستثمار في القطاعات التي ستنمو بعد النفط.

كما يمكن أن تصبح المنافسة بين المنتجين أكثر شدة. فإذا أصبح السوق ينمو ببطء، فإن كل دولة ستسعى إلى الحفاظ على حصتها من الطلب المتبقي. وقد يؤدي ذلك إلى ضغوط إضافية على الأسعار، خصوصا إذا تزامن تباطؤ الطلب مع استمرار نمو الإنتاج.

ومن هنا، فإن «عصر ما بعد النفط» لا ينبغي فهمه باعتباره لحظة يتوقف فيها العالم عن استخدام الخام، بل باعتباره انتقالا تدريجيا من سوق كان الطلب فيه يتوسع بصورة مريحة إلى سوق أكثر تنافسية وأقل ضمانا. وفي هذه المرحلة تصبح الدول التي استثمرت في المستقبل أكثر قدرة على المناورة، بينما تجد الدول الريعية نفسها أمام فاتورة تأخرها عن التنويع.

السؤال الأصعب: ماذا بعد العائدات؟

المسألة في النهاية ليست متى سينتهي النفط، وإنما ماذا ستفعل الدول التي تعتمد عليه عندما يبدأ دوره المالي في الانكماش.

استعداد دول الخليج للمستقبل المالي

فالدول التي تملك صناديق سيادية ضخمة واستثمارات خارجية ومشروعات تنويع واسعة تستطيع شراء الوقت، حتى لو بقي النفط مصدرها الرئيسي لسنوات طويلة. أما الدول التي تنفق معظم عائداتها النفطية على الموازنة والاستهلاك العام، فإن هامش المناورة لديها سيكون أضيق بكثير.

ولهذا فإن التحذير الذي تطرحه E3G يتجاوز أسواق الطاقة. فإذا لم تستعد الدول النفطية لتراجع تدريجي في أهمية الخام، فقد تتحول أزمة الإيرادات إلى أزمة ديون، ثم إلى أزمة وظائف وخدمات، وربما إلى أزمة سياسية وأمنية.

وبذلك يصبح النفط، PARADOXICALLY، أحد أكبر مصادر القوة وأحد أكبر مصادر الهشاشة في الوقت نفسه. فقد منح الدول المنتجة موارد هائلة خلال العقود الماضية، لكنه في بعض الحالات أخّر بناء اقتصادات قادرة على الحياة من دونه.

وفيما تستثمر دول الخليج جزءا من ثروتها النفطية في بناء اقتصاد ما بعد النفط، لا تزال دول أخرى داخل منظمة أوبك تعيش على عائدات الخام كما لو أن السوق سيظل قادرا على توفير الإيرادات نفسها إلى أجل غير مسمى.

الزيدي يواجه معركة حصر السلاح بتوقيت صعب

تحديد 30 سبتمبر يضغط على الحكومة العراقية، لكن تفكيك نفوذ الفصائل يحتاج إلى تفاوض وتدرج ووقت

بغداد - لا تبدو معركة رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي لحصر السلاح بيد الدولة مسألة مرتبطة برغبة الحكومة في تنفيذ القرار من عدمها، بقدر ما تتصل بقدرتها على فرضه في بيئة سياسية وأمنية معقدة تشكلت على مدى سنوات. فالحكومة تستطيع تحديد موعد، وإصدار التعليمات، وإعلان التزامها باحتكار الدولة للقوة، لكن تحويل هذه القرارات إلى واقع يحتاج إلى ترتيبات سياسية وأمنية وتفاوض مع قوى مسلحة تملك نفوذا يتجاوز البعد العسكري إلى المجال السياسي.

ويزداد الاختبار صعوبة مع اقتراب الموعد الذي حددته الحكومة لإنجاز ملف حصر السلاح في الثلاثين من سبتمبر. فالموعد يمنح الحكومة إطارا زمنيا واضحا، لكنه قد يتحول في الوقت نفسه إلى مصدر ضغط عليها إذا لم تتمكن من تحقيق تقدم ملموس قبل حلوله. ذلك أن التعامل مع الفصائل المسلحة لا يمكن أن يجري بالضرورة وفق منطق المواعيد الإدارية، خصوصا عندما تكون هذه الفصائل جزءا من معادلة سياسية وأمنية مرتبطة بتوازنات إقليمية أوسع.

وتكشف التطورات الأخيرة على الحدود العراقية السعودية حجم هذه المعضلة. فقد اضطرت بغداد، بعد اتهامات للسعودية بأن هجوما بطائرات مسيرة انطلق من الأراضي العراقية، إلى التأكيد أن أراضيها وأجواءها لن تكون منطلقا للاعتداء على أي دولة. كما أعلنت فتح تحقيق في الهجوم وأقالت القائد العسكري لمحافظة ميسان التي قيل إن المسيّرات انطلقت منها.

لكن هذه الإجراءات، على أهميتها السياسية، تفتح سؤالا أكثر صعوبة: هل تستطيع الحكومة العراقية بالفعل ضمان ألا تستخدم أراضيها في عمليات تستهدف دول الجوار؟

هنا تتجاوز القضية حدود ضبط الحدود أو التحقيق في هجوم بعينه، لتصل إلى جوهر مشروع الزيدي المتعلق باحتكار الدولة للسلاح. فالحكومة مطالبة بإثبات أن القرار الأمني في العراق يصدر من مؤسسات الدولة، وأن أي قوة مسلحة خارج هذا الإطار لا تستطيع تحويل الأراضي العراقية إلى منصة لصراع إقليمي.

وتكتسب هذه المهمة أهمية إضافية في ظل النفوذ الإيراني داخل العراق. فالفصائل المسلحة المرتبطة بإيران لا تمثل مجرد مجموعات عسكرية منفصلة يمكن حلها بقرار حكومي، وإنما ترتبط بشبكات سياسية وأمنية واجتماعية تشكلت خلال سنوات الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية وما سبقها وما تلاها. كما أن بعضها أصبح جزءا من المؤسسات الرسمية عبر منظومة الحشد الشعبي، الأمر الذي جعل الفصل بين الدولة والفصائل أكثر تعقيدا.

وفي هذا السياق، أشار تقرير لصحيفة «فايننشال تايمز» إلى أن الزيدي يواجه ما وصفه محللون بمهمة شديدة الصعوبة، تتمثل في مواجهة النفوذ الإيراني العميق والتعامل مع الميليشيات العراقية المرتبطة بفصائل موالية لطهران، وهي قوى تجمع بين النفوذ السياسي والقدرة العسكرية. ويكتسب هذا التقييم أهمية خاصة لأن التقرير ربط صعوبة المهمة أيضا بتراجع الوجود العسكري الأميركي في العراق، وبالثقة التي اكتسبتها الفصائل المدعومة من إيران نتيجة التطورات الإقليمية الأخيرة.

ولا يعني ذلك أن الحكومة غير قادرة على تحقيق تقدم في ملف السلاح، لكنه يعني أن النجاح لن يتحقق بالضرورة عبر قرار واحد أو مهلة زمنية واحدة. فالزيدي يحتاج إلى بناء مسار تدريجي يبدأ بتثبيت مبدأ احتكار الدولة للقرار العسكري، ثم منع استخدام الأراضي العراقية في الهجمات الخارجية، وصولا إلى إعادة تنظيم وضع السلاح والفصائل داخل المنظومة الأمنية الرسمية.

وهنا تكمن حساسية موعد الثلاثين من سبتمبر. فالتاريخ قد يكون مناسبا من الناحية السياسية لتحديد هدف واضح أمام الحكومة، لكنه لا يعني أن الواقع الأمني سيستجيب للموعد بالسرعة نفسها. فحصر السلاح يحتاج إلى مرونة وتكتيك وتفاهمات، وربما إلى مراحل متتابعة، خصوصا إذا كان المطلوب تجنب مواجهة داخلية يمكن أن تضع الدولة نفسها أمام اختبار أكبر من قدرتها الحالية.

وقد يكون من الخطأ التعامل مع الموعد باعتباره لحظة فاصلة يصبح فيها العراق، بين ليلة وضحاها، دولة خالية من السلاح خارج المؤسسات. الأكثر واقعية هو النظر إليه باعتباره نقطة قياس لمدى تقدم الحكومة في مسار طويل. فالمعيار الحقيقي ليس عدد الأسلحة التي يمكن الإعلان عن جمعها، وإنما قدرة بغداد على منع أي فصيل من اتخاذ قرار منفرد بشأن الحرب أو إطلاق المسيّرات أو الصواريخ أو استخدام الأراضي العراقية لتصفية الحسابات الإقليمية.

وتفرض الحرب الإقليمية الدائرة حاليا عاملا إضافيا على حسابات بغداد. فالعراق يجد نفسه في موقع حساس بين إيران من جهة، والولايات المتحدة ودول الخليج من جهة أخرى. وكلما اتسعت دائرة المواجهة، ازدادت قيمة الفصائل المسلحة بالنسبة إلى طهران، كما ازدادت الضغوط على الحكومة العراقية لإثبات أنها قادرة على ضبط أراضيها.

> تبدو الحاجة إلى سياسة تقوم على التدرج أكثر من اعتماد الصدام، وعلى استعادة الدولة نفوذها خطوة خطوة بدل محاولة انتزاعه دفعة واحدة

وهذا ما يجعل أي تحرك حكومي في اتجاه حصر السلاح محكوما بمعادلة دقيقة. فالضغط المفرط على الفصائل قد يدفع إلى مواجهة داخلية، بينما يؤدي التراخي إلى تكريس واقع الدولة المزدوجة، حيث تمتلك الحكومة المؤسسات الرسمية، لكن قوى أخرى تحتفظ بقدرة مستقلة على اتخاذ قرارات عسكرية ذات تداعيات خارجية.

وتزداد المشكلة تعقيدا مع اقتراب انسحاب ما تبقى من القوات الأميركية من العراق. فبغداد تريد أن تثبت أن انتقال المسؤولية الأمنية إليها لا يعني فراغا يمكن للفصائل المسلحة أن تستثمره لتوسيع نفوذها. وفي المقابل، فإن غياب الدعم الأميركي المباشر قد يجعل الحكومة أكثر حرصا على عدم الدخول في مواجهة لا تملك أدواتها كاملة.

لذلك فإن معركة الزيدي ليست مع السلاح وحده، وإنما مع شبكة المصالح التي تحيط به. فالسلاح في العراق أصبح مرتبطا بالسياسة والاقتصاد والنفوذ الإقليمي، وأي محاولة لتغييره تستدعي إعادة ترتيب هذه العلاقات جميعا. ومن هنا تبدو الحاجة إلى سياسة تقوم على التدرج أكثر من اعتماد الصدام، وعلى استعادة الدولة نفوذها خطوة خطوة بدل محاولة انتزاعه دفعة واحدة.

وقد يكون بإمكان الزيدي أن يحول موعد الثلاثين من سبتمبر من عبء سياسي إلى بداية لمسار طويل إذا استطاع تقديم خريطة طريق واضحة. فالهدف ليس فقط إعلان أن السلاح يجب أن يكون بيد الدولة، وإنما تحديد كيف ومتى وتحت أي ترتيبات سيتم ذلك، وما الضمانات التي تحول دون استخدام الأراضي العراقية في صراعات الآخرين.

وفي النهاية، فإن التحدي الأكبر أمام رئيس الوزراء العراقي لا يتمثل في إصدار قرار حصر السلاح، فقد أصبح هذا المبدأ جزءا من الخطاب السياسي للدولة العراقية. التحدي هو تحويل المبدأ إلى ممارسة في بلد تتداخل فيه المؤسسات الرسمية مع قوى مسلحة ذات نفوذ سياسي وعلاقات إقليمية عميقة.

العرب
الأربعاء 2026/09/16
السنة 49 العدد 13915

حرب واحدة من اليمن... إلى العراق

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

في ضوء سيطرة الحوثيين على ميناء المخا، حققت إيران خطوة كبيرة في اتجاه التحكّم بمضيق باب المندب. يعتبر المضيق المدخل الإجباري إلى البحر الأحمر وإلى قناة السويس. عرفت "الجمهوريّة الإسلاميّة" توظيف الحوثيين في مهمة مرتبطة بالحرب التي تخوضها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وهي حرب جعلتها حربا على دول الخليج العربي والأردن. في مقدّم هذه الدول تأتي المملكة العربيّة السعودية التي باتت تعتبر أنها تخوض حربا عند حدودها الطويلة مع اليمن... كما تتعرض في الوقت ذاته لهجمات مصدرها العراق.

لسنا أمام امتحان لـ"الشرعيّة" اليمنية التي بات مصيرها مطروحا فحسب، بل هو أيضا امتحان عربي وخليجي أيضا، خصوصا أنّ "الجمهوريّة الإسلاميّة" لم تتردد في استخدام اليمن لابتزاز كلّ دولة من دول المنطقة.

ما ستفعله الإدارة الأميركيّة وهل تستوعب أنّ الحرب مع إيران باتت حربا شاملة، بل حرب واحدة من اليمن إلى العرق. هل تستوعب أنّ "الجمهوريّة الإسلاميّة" مستعدة للذهاب إلى ابعد حدود في هذه الحرب التي بات العراق جزءا أساسيا منها؟

يطرح ما يدور في اليمن مصير "الشرعيّة" اليمنية وهل هي قابلة للحياة أم لا. ما يبدو مطروحا أيضا مصير العراق وهل هو تحت سيطرة إيران أم لا...

سيطرة الحوثيين على ميناء المخا منحت إيران ورقة ضغط إستراتيجية على باب المندب لتوظف اليمن في حربها الممتدة ضد الولايات المتحدة والخليج

لا شكّ أن النجاح العسكري الحوثي يمثل نجاحا كبيرا لإيران في لعبة الابتزاز التي تمارسها. في النهاية، تستخدم إيران، من أجل متابعة لعبة الابتزاز مع دول المنطقة الحوثيين الذين ليسوا سوى أداة من أدواتها الإقليميّة. هؤلاء يطلقون على نفسهم تسمية "جماعة أنصار الله" تيمنا بـ"حزب الله" في لبنان. ليس سرّا أنّ "الحزب" لعب، خصوصا عبر التدريب وإنشاء شبكات اتصال وإقامة محطة فضائية في بيروت، دورا محوريا في تحويل الحوثيين في اليمن إلى مجرد أداة لدى "الجمهوريّة الإسلاميّة". جعل ذلك شمال اليمن قاعدة صواريخ ومسيرات إيرانيّة في شبه الجزيرة العربيّة ومصدر تهديد لكلّ دولة عربيّة خليجية.

نفّذ الحوثيون التعليمات الإيرانيّة بكلّ طيبة خاطر ومن دون تردّد. زجوا بقوات كبيرة في معركة ميناء المخا الذي سبق لهم السيطرة عليه لفترة قصيرة مباشرة بعد دخولهم صنعاء في 21 أيلول – سبتمبر 2014 وتحويلها عاصمة عربيّة أخرى تحت حكم طهران. معروف جيدا من أخرج الحوثيين من المخا وقبل ذلك من عدن نفسها ومن مناطق جنوبية أخرى. توجد قوات حظيت بدعم إماراتي لعبت دورا أساسيا في جعل الحوثيين يتراجعون في أنحاء يمنية مختلفة، خصوصا في المحافظات الجنوبيّة.

كان التركيز الحوثي على المخا واضحا بدءا بالتقدم عسكريا في منطقة تعز الجبلية التي فيها، أصلا، موطئ قدم لـ"جماعة أنصار الله". هاجم الحوثيون نقاطا محددة في محافظة تعز بغية تطويق المخا وصولا إلى جعله ساقطا عسكريا. نجحوا في دخول المخا بعدما اعتمدوا على غياب جبهة متراصّة على الأرض اليمنية تقف في وجههم. من الواضح أنّ خلافات بين قوى يمنيّة معادية للحوثيين خلق وضعا استفاد منه هؤلاء إلى أبعد حدود.

لم تعد هناك حماسة كبيرة لمواجهة الحوثيين لدى فصائل جنوبيّة وأخرى ساهمت في استعادة عدن والمخا من الحوثيين قبل ما يزيد على عشر سنوات. ليس ما يدعو الآن إلى فتح ملفات يبدو اليمن في غنىً عن فتحها. لكنّ من المفيد الإشارة إلى أنّه في مرحلة معيّنة، كانت القوات، التي استعادت المخا من الحوثيين، على باب قوسين أو أدنى، مع قوات أخرى، من إخراج هؤلاء من الحديدة. كان ذلك في بداية العام 2018 حين حالت تدخلات دولية أميركيّة وبريطانية دون طرد الحوثيين من الحديدة.

سيأتي يوم تكشف فيه ألغاز الإصرار، الذي عبرّت عنه بعض الأوساط الدوليّة، على بقاء الحوثيين في الحديدة أكبر الموانئ اليمنية على البحر الأحمر. يمكن القول أنّ الوضع الراهن في تعز وضع كرّر وفر. يحقق الحوثيون اختراقات في مناطق معيّنة، كما حصل في المخا، ويتراجعون في أماكن أخرى، بل يتكبّدون خسائر كبيرة كما حصل في الجوف البعيدة عن تعز. لكنّ الواضح أن الحاجة أكثر من أي وقت إلى تنسيق بين القوات المعادية للحوثيين، وهي قوات يفترض أن تكون بأمرة "الشرعيّة" التي على رأسها الدكتور رشاد العليمي. في النهاية، لا فائدة في أيّامنا هذه من أي تجاذبات بين القوى التي فشلت فشلا ذريعا في منع وصول إيران إلى المخا.

ليس مطلوبا تنسيق أفضل بين القوات الموالية لـ"الشرعيّة" اليمنية أو تلك التابعة لها فقط. يبدو مطلوبا أكثر من أي وقت تنسيق عربي، خليجي تحديدا، في ما يتعلّق باليمن. لا لشيء سوى لأنّ ما على المحكّ كبير جدا. ما على المحكّ لا يقتصر على مستقبل اليمن ولا على الوجود الإيراني في اليمن. الأمر يتعلّق باستخدام "الجمهوريّة الإسلاميّة" لهذا الوجود في تهديد الأمن الخليجي ككلّ وصولا إلى تهديد قناة السويس ونشاطها. يظلّ ما حصل في اليمن تطورا في غاية الأهمّية نظرا إلى أنّه استتبع بهجمات مصدرها العراق على خط الأنابيب السعودي الذي يصبّ في البحر الأحمر.

يأتي ذلك في وقت تغيب فيه الإستراتيجيّة الأميركية الواضحة في مواجهة إيران التي لم تتردد في قصف دول خليجية عدة، بما في ذلك السعودية ودولة الإمارات والكويت والبحرين وقطر وسلطنة عمان، في مرحلة معيّنة. في غياب الإستراتيجية الأميركيّة الواضحة، لماذا لا تكون هناك إستراتيجية خليجية عربيّة، بمشاركة المملكة الأردنية الهاشمية التي تتعرّض بدورها لاعتداءات إيرانية متلاحقة؟

الحوثيون نفذوا التعليمات الإيرانيّة من دون تردّد

هل سقوط المخا ردة فعل على اتفاق مكة؟

د. عبدالحفيظ عبدالرحيم محبوب
أستاذ الجغرافيا السياسية والاقتصادية بجامعة أم القرى سابقا

اتفاقية مكة التي تضم السعودية وتركيا وباكستان، وُقّعت في آب/أغسطس 2026، وشكّلت صدمة وزلزالاً سياسياً يذكّر بالزلزال السياسي حين وقّعت السعودية اتفاق تهدئة مع طهران برعاية بكين في آذار/مارس 2023. غير أنّ الحرب الأميركية–الإسرائيلية على إيران أنهت ذلك الاتفاق، فجاء اتفاق مكة كصيغة بديلة وموازية للترتيبات الأمنية القائمة في المنطقة، وعلى رأسها الاتفاقية الإبراهيمية التي تقودها إسرائيل. لكن هل لسقوط المخا في 10 أيلول/سبتمبر 2026 ردّة فعل مرتبطة باتفاق مكة؟ وهل هناك علاقة بتفجيرات علي الطاهر في جنوب لبنان؟ عناصر حزب الله الذين كانوا محاصرين في علي الطاهر شكّكوا بعمل قياداتهم، وفق تسجيلات حصرية للحدث، في اليوم نفسه الذي سقطت فيه المخا، رغم البعد الجغرافي بينهما، والتراشق السياسي بين إسرائيل وبريطانيا. فإسرائيل ترى أنّ بريطانيا السبب في بقاء النظام الإيراني، وأنّ أصول النظام موجودة في بريطانيا، بسبب أنّ لندن بدأت تقف أمام إسرائيل في سوريا والسودان، وهي غير متقبلة لفكرة "إسرائيل الكبرى" والاتفاقية الإبراهيمية التي تود أن تحل محل نفوذ بريطانيا، خصوصاً أنّ بريطانيا لديها شراكات واسعة في المنطقة، بينما شراكات إسرائيل محدودة. وتقف السعودية أمام توسعة الاتفاقية الإبراهيمية، فجاءت اتفاقية مكة لتحجيمها.

سقوط المخا شكّل اختباراً ميدانياً مبكراً لتحالف مكة وأظهر الحاجة إلى تنسيق عربي - خليجي واسع لمواجهة التهديد الحوثي وتأمين البحر الأحمر وباب المندب

جاء اتفاق مكة لبناء شبكة أمن جماعي إقليمي، لتجنّب الهيمنة الإسرائيلية المنبثقة عن الاتفاقيات الإبراهيمية من جهة، وللحد من النفوذ الإيراني من جهة أخرى، ضماناً لعدم بقاء المنطقة تحت رحمة قطبين إقليميين. تحالف مكة يمهّد لتحوّل عميق في الأمن الإقليمي، ولا يمثّل نهاية للنظام الذي تقوده الولايات المتحدة، بل يشير إلى الاستعداد لنظام أكثر اهتماماً بأمنه الإقليمي بدلاً من الاعتماد الكلي على واشنطن. ومهما بلغ عمق الشراكة مع الولايات المتحدة، فإنها ليست ضمانة تلقائية للحماية، بل تسعى السعودية للتحرر من عقود طويلة استهلكت أمنها، رغم أنّها حققت لها بعض الاستقرار، لكنها عانت خللاً بنيوياً أساسه أنّ القرارات كانت تُتخذ جزئياً من الخارج. فيما يبدأ اتفاق مكة أخيراً في بناء توازن لا يعتمد كلياً على أي قوة خارجية، ويسهم في تسريع توطين الصناعات الدفاعية، وهي أحد أهم مستهدفات رؤية السعودية 2030، أي أنّ اتفاق مكة يتجاوز مفهوم التحالف العسكري التقليدي.

خصوصاً بعدما أمضت إيران عقوداً في بناء نفوذ إقليمي يتجاوز قدراتها وحدودها، مستثمرة حاجة الولايات المتحدة لدورها في العراق قبل وبعد احتلاله عام 2003، كما استثمرت ثورات ما سُمّي بالربيع العربي، فتمدّد نفوذها من العراق إلى سوريا ليلتقي بلبنان ثم ينتقل إلى اليمن لمحاصرة السعودية قلب العالم الإسلامي. لكن عبر تحالف سعودي–تركي–أميركي–بريطاني جرى تحرير سوريا، لحاجة أوروبا إلى طاقة الخليج بعد حرب أوكرانيا، وبعد حرب غزة أيضاً احتاج العالم إلى القضاء على أذرع إيران في لبنان، خصوصاً بعد القضاء على حماس، وبداية حرب أميركية–إسرائيلية لتحجيم إيران وأذرعها في المنطقة، ضمن صراع النفوذ بين الولايات المتحدة والصين، حيث تهدف واشنطن إلى السيطرة على الممرات والطاقة لمنافسة مشروع "الحزام والطريق".

حلف مكة أعلن أنه لن يحارب أحداً، بل هو قطب يتمتع بنفوذ إقليمي لمنع إسرائيل من ملء الفراغ بعد انهيار إيران، ولا يهدف إلى استبعاد أحد، فتركيا وباكستان لهما حدود طويلة مع طهران، وأهم وظيفة لتحالف مكة هي الردع. سقوط المخا كان الاختبار الميداني الأول لاتفاق مكة، لما لها من أهمية إستراتيجية هي والمناطق المحيطة بها المطلة على البحر الأحمر وباب المندب. كان ذلك صدمة ميدانية واختباراً مبكراً للتحالف بعد شهر واحد فقط من تأسيسه، ولا تزال الاتفاقية في مراحلها المؤسسية الأولى، ولم تُفعّل آليات التدخل العسكري المباشر في اليمن، فيما اقتصرت العمليات على إسناد جوي سعودي مكثف لاحتواء الموقف ميدانياً، باعتبار أنّ السعودية تمتلك أقوى قوة جوية في الشرق الأوسط.

انقسمت التفسيرات حول السقوط المفاجئ للمخا وما حولها. ومهما كانت هذه التفسيرات، فإنّ السقوط السريع دُبّر بليل ولم يكن هزيمة عسكرية تقليدية. ومهما قيل عن أنّ العملية كانت استدراجاً للحوثيين إلى مواجهة مباشرة مع المجتمع الدولي بعد تهديدهم أمن الملاحة العالمي في مضيق هرمز، فإنّ هذا التفسير غير منطقي، إذ لا يمكن أن تتلاشى قوات المقاومة بهذه السرعة. سقوط المخا يخدم المصالح الاستراتيجية لإيران مباشرة، فهي تعتقد أنّها قادرة على رفع أسعار النفط بعد غلق المضيقين إلى 400 دولار للبرميل. وبالفعل أعلنت طهران عن غلق المسار الجنوبي في مضيق هرمز الذي يمر بعُمان. وفي الوقت نفسه قد يدفع هذا التطور نحو تعزيز جبهة الاتفاق الإبراهيمي كخيار ردع إقليمي. فالتطور الميداني في اليمن لا يقتصر على الصراع الداخلي، بل يمثل نقطة تحول كبرى تعيد تشكيل توازنات القوى في الشرق الأوسط وممرات الطاقة العالمية.

سيطرة الحوثيين على المخا تمنح طهران أوراق ضغط استراتيجية غير مسبوقة، إذ أصبحت تتحكم بممرين من أهم ممرات التجارة والطاقة في العالم، ما يمنحها ورقة تفاوضية قوية لرفع الحصار عنها. كما يتيح هذا السقوط للحرس الثوري وحلفائه نقطة تمركز متقدمة للإشراف والمراقبة العسكرية المباشرة في عمق البحر الأحمر. وإن كان سقوط المخا سلاحاً ذا حدين، فهو يمنح إيران نفوذاً خانقاً، لكنه في الوقت نفسه يسرّع اصطفاف خصومها الإقليميين والدوليين لتثبيت دعائم هيكل أمني جديد يرتكز على شبكة علاقات مرتبطة بالاتفاق الإبراهيمي. لكن السعودية لديها خيارات أخرى عديدة، منها التحالف البحري الذي شكّلته في يوليو وأغسطس 2026 لإعادة هندسة الترتيبات الأمنية في البحر الأحمر. وقد اكتسب هذا التحالف أهمية قصوى بعد سقوط المخا الاستراتيجية. وتشير التقارير الدبلوماسية والعسكرية إلى أنّ التحالف يعمل كركيزة محورية للتنسيق في حال اتخاذ قرار برد حاسم وجماعي ضد التصعيد الحوثي، خاصة أنّ الجماعة أعلنت سابقاً فرض ما سمّته حصاراً بحرياً على السفن المرتبطة بالسعودية واستهداف منشآت الطاقة. وستمنع المكاسب الأرضية الجديدة بعد استيلائها على المخا من فرض قيود هيكلية على حركة التجارة الدولية، والعمل كمصد دفاعي لحماية خطوط الإمداد البحرية، خصوصاً مع أنباء عن بدء الحوثيين نشر الألغام في مضيق باب المندب واستهداف جميع السفن.

انقسام التفسيرات حول السقوط المفاجئ للمخا وما حولها

بن لادن مر من السودان، فمن القادم؟

د.عبدالمنعم همت
كاتب سوداني

قاتل أسامة بن لادن السوفييت في أفغانستان، وعندما انسحبوا حاول البقاء هناك، لكنه وجد أن الفصائل الأفغانية دخلت في صراعات فيما بينها، ولم تعد البلاد توفر له الأمن والاستقرار. ولم تكن باكستان البيئة التي يستطيع أن يستقر فيها.

جاء السودان في تلك اللحظة كخيار مختلف، كان البلد تحت حكم الحركة الإسلامية، وكانت أمامه مساحة واسعة للحركة والعمل والتنظيم والاستثمار. لم يكن وجود بن لادن في السودان مجرد إقامة مؤقتة أو بحث عن مكان آمن، فقد وجد بيئة ساعدته على تطوير تجربته وبناء علاقاته وشبكاته.

في السودان اكتسب خبرة أكبر في العمل التنظيمي وإدارة الشبكات، وتوسع في النشاط الاقتصادي والاستثماري، وبنى علاقات في عدد من الدول الأفريقية، وفي الوقت نفسه حافظ على صلاته بالمقاتلين والشبكات التي عرفها في أفغانستان.

هذه التجربة ساعدته على الانتقال من التفكير في حرب محددة إلى التفكير في مشروع يتجاوز حدود الدولة. السودان وفّر له مساحة للحركة، ووفّر له علاقات وموارد، وأتاح له التواصل مع شخصيات وتيارات مختلفة، وأصبح محطة مهمة في تطور المشروع الذي عرفه العالم لاحقاً باسم تنظيم القاعدة.

لم يكن السودان وحده سبباً في هذا التحول، لكن البيئة السودانية في ذلك الوقت كانت جزءاً مهماً منه. ولهذا فإن تجربة بن لادن في السودان لا ينبغي أن تُقرأ باعتبارها حادثة تاريخية انتهت، وإنما باعتبارها تجربة تكشف كيف يمكن لبلد يعيش ظروفاً سياسية وأمنية معينة أن يتحول إلى مساحة لإعادة بناء شبكات تتجاوز حدوده.

اليوم مع انتشار السلاح وضعف الدولة قد تتكرر الظروف نفسها مما يتيح لمقاتلين وأفكار متطرفة فرصة التفاعل وتشكيل بيئة خطرة جديدة

اليوم يعيش السودان حرباً مختلفة، لكن بعض عناصر البيئة الخطرة عادت إلى الظهور. هناك انتشار واسع للسلاح، وتراجع قدرة الدولة على السيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد، وحركة مستمرة للمقاتلين، وحدود طويلة مع دول تعاني بدورها من أزمات وصراعات.

والأهم وجود سودانيين شارك بعضهم في حروب وصراعات خارج البلاد، من العراق إلى ليبيا والصومال وغيرها. هؤلاء ليسوا تنظيماً واحداً، لكن يمكن القول إنهم جميعاً يحملون فكراً متطرفاً، وخبرة قتالية وتنظيمية اكتسبوها في بيئات مختلفة، وقد تكون لديهم علاقات وشبكات تتجاوز الحدود.

الحرب لا تترك خلفها السلاح والدمار فقط، بل تترك أيضاً رجالاً اكتسبوا خبرات في القتال والتنظيم والاتصال، وعلاقات تشكلت في ساحات مختلفة، وشبكات يمكن أن تستمر حتى بعد انتهاء المعارك.

وهنا يصبح السؤال أمنياً أكثر منه سياسياً: ماذا يحدث عندما تتجمع الخبرة القتالية مع الفوضى وضعف مؤسسات الدولة وانتشار السلاح؟

لا يعني ذلك بالضرورة ظهور تنظيم جديد غداً، ولا يعني أن السودان يتجه حتماً إلى إعادة تجربة التسعينيات. لكن الظروف التي تسمح بظهور جماعات عابرة للحدود تستحق أن تؤخذ بجدية.

الخطر لا يبدأ دائماً عندما يظهر التنظيم ويرفع رايته. أحياناً يبدأ قبل ذلك بكثير، عندما تتكون العلاقات، وتتجمع الخبرات، وتظهر مساحات لا تستطيع الدولة السيطرة عليها، ويجد أصحاب الأفكار المتطرفة فرصة للعمل والحركة. وهذا ما يجعل تجربة بن لادن في السودان مهمة اليوم.

لم يصل بن لادن إلى السودان وهو يقود المشروع العالمي الذي عرفه الناس بعد ذلك. جاء بخبرة أفغانية، وعلاقات واسعة، وطموح يتجاوز حدود بلده، ثم وجد في السودان بيئة ساعدته على تطوير هذه العناصر وربطها ببعضها.

اليوم توجد عناصر أخرى، لكنها يمكن أن تتفاعل بالطريقة نفسها إذا استمرت الحرب وضعفت الدولة واتسعت المساحات الخارجة عن السيطرة.

قد لا يكون القادم هو القاعدة، وقد لا يكون داعش، وقد لا يحمل أي اسم نعرفه اليوم. التنظيمات تتغير، لكن الفكرة الأخطر هي أن تتشكل في السودان مرة أخرى بيئة تستقبل مقاتلين وشبكات وأفكاراً عابرة للحدود.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الأربعاء 2026/09/16
السنة 49 العدد 13915

هل يكفي معرض استعادي لإنصاف عبداللطيف الصمودي؟

ماذا فعلنا بأولئك الذين ساهموا في بناء الطريق الذي نسير عليه اليوم؟

المعارض الاستعادية مهمة للغاية في استعادة إرث الفنانين التشكيليين، ولكنها ليست فقط مناسبات للعرض بل هي أبعد من ذلك مساحات تضيء على التجارب المؤسسة والسابقة وتحييها، كما تمنحها نافذة على الحاضر والمستقبل، وبذلك لا تتوقف عند استرجاع الماضي بل هي جسر نحو التجدد.

علي قاسم
كاتب سوري

إقامة معرض استعادي لعبداللطيف الصمودي بعد عشرين عاماً من رحيله ليست مجرد تكريم فني، بل استدعاء لذاكرة تأسيسية في المشهد الثقافي الإماراتي. إنها دعوة لإعادة قراءة دور جيل المؤسسين الذين صنعوا البنية الأولى للفن، وطرح سؤال الاعتراف والإنصاف في تاريخ النهضة الثقافية.

السؤال لا ينتقص من قيمة المعرض الاستعادي الذي يأتي بعد عشرين عاماً من رحيله، ولا من أهمية أن تستعيد المؤسسات الثقافية تجربة فنان سوري ترك أثراً في المشهد التشكيلي الإماراتي، بل ربما يكون العكس هو الصحيح.

مرحلة تأسيسية

المعرض الذي يعيد أعمال عبداللطيف الصمودي إلى الضوء خطوة تستحق التقدير، لأنه يعيد فتح الذاكرة على مرحلة كان فيها الفن في الإمارات لا يزال يشق طريقه من المبادرات الفردية إلى فضاء المؤسسة، ومن محاولات التجريب الأولى إلى مشهد ثقافي له جمعياته وورشاته ومعارضه وبينالياته ومؤسساته وجمهوره. لكن قيمة الاستعادة الحقيقية لا تكمن في تعليق اللوحات على الجدران فقط، وإنما في طرح السؤال الأصعب: ماذا فعلنا بأولئك الذين ساهموا في بناء الطريق الذي نسير عليه اليوم؟

عبداللطيف الصمودي بالنسبة إليّ ليس اسماً في سجل الفنانين، ولا مجرد صاحب تجربة تشكيلية تستحق العرض والاستعادة. كان جزءاً من مرحلة تأسيسية عشت بعض تفاصيلها عن قرب، حين كانت جمعية الإمارات للفنون التشكيلية تتشكل، وحين كانت جماعة البانوش وغيرها من المبادرات الفنية والثقافية تعبر عن رغبة جيل كامل في أن يمنح الفن في الإمارات بيتاً ومؤسسة وصوتاً.

> الصمودي لم يكن مجرد فنان، بل مؤسس شارك في بناء الجمعيات والمعارض، واضعاً الأسس لمشهد ثقافي إماراتي متكامل

كانت تلك سنوات مختلفة تماماً عن زمننا الحالي؛ لم تكن البنية الثقافية التي نعرفها اليوم قد اكتملت، ولم يكن الطريق أمام الفنان الإماراتي أو المقيم في الإمارات مفروشاً بالمؤسسات والمعارض والمساحات الفنية والمهرجانات التي أصبحت لاحقاً جزءاً طبيعياً من المشهد.

في تلك البدايات كان تأسيس المؤسسة الثقافية فعلاً من أفعال المغامرة. كان على الفنانين أن يفكروا في أكثر من اللوحة، وأن يسألوا عن الجمهور، وعن المعرض، وعن الورشة، وعن الجمعية، وعن آليات التواصل مع العالم الفني خارج حدود المكان. وكان على بعضهم أن يؤدي في الوقت نفسه أدوار الفنان والمنظم والمثقف والمبادر، وربما الدبلوماسي الثقافي أيضاً. وفي مثل هذه اللحظات لا يكون المؤسس بالضرورة هو الأكثر شهرة، لكنه غالباً يكون الأكثر تأثيراً، لأن ما يفعله لا يظل محصوراً في إنتاجه الشخصي، وإنما يتحول إلى جزء من البنية التي يستفيد منها الآخرون. وفي هذه الزاوية بالتحديد تكمن أهمية عبداللطيف الصمودي.

لقد كان واحداً من أولئك الذين فهموا مبكراً أن النهضة الفنية لا يمكن أن تقوم على موهبة فردية مهما كانت كبيرة. الفن يحتاج إلى بيئة، والبيئة تحتاج إلى مؤسسات، والمؤسسات تحتاج إلى أشخاص يؤمنون بأن ما يفعلونه اليوم سيصنع ذاكرة الغد. ولذلك فإن الحديث عن الصمودي باعتباره فناناً فقط يختزل تجربته. كان فناناً، نعم، لكنه كان أيضاً منخرطاً في بناء الحياة الفنية نفسها، في تأسيس الجمعيات والورش وتنظيم المعارض وفتح النوافذ أمام التجارب الجديدة، وفي المشاركة في اللحظة التي بدأ فيها الفن التشكيلي الإماراتي يخرج من عزلته الأولى إلى فضاء أوسع.

ذاكرة التأسيس الثقافي

ولعل ما يجعل استعادة تجربته اليوم مهمة هو أن الأجيال الجديدة قد تنظر إلى المشهد الفني الإماراتي باعتباره أمراً كان موجوداً دائماً. ترى البينالیات والمؤسسات والمعارض والمساحات الفنية والتظاهرات الدولية، وقد لا تتوقف طويلاً عند السؤال: من الذين وضعوا اللبنات الأولى لهذا البناء؟ من الذين عملوا حين لم تكن النتائج مضمونة؟ ومن الذين كانوا يشتغلون على تأسيس تقليد ثقافي لم يكن قد أصبح تقليداً بعد؟

هنا تحديداً ينبغي أن نتذكر الصمودي. فالثقافة لا تبدأ عندما تصبح لها ميزانيات كبيرة ومؤسسات واسعة الانتشار، وإنما تبدأ عندما يؤمن عدد قليل من الأشخاص بأن الفكرة تستحق أن تولد. وفي تاريخ كل نهضة ثقافية هناك دائماً جيل مؤسس يعمل في ظروف أكثر صعوبة مما يراه اللاحقون. هذا الجيل لا يملك رفاهية انتظار البنية المناسبة، بل يصنع بعضاً من هذه البنية بيديه.

ومن هذه الزاوية يمكن فهم علاقة الصمودي بجمعية الإمارات للفنون التشكيلية وجماعة البانوش وغيرها من المحطات التي ارتبطت بتكوين المشهد الفني في الإمارات. لم يكن الأمر بالنسبة إلى ذلك الجيل مجرد تنظيم معارض أو تجمع فنانين. كان الأمر أشبه بمحاولة للإجابة عن سؤال أكبر: كيف يمكن أن يصبح الفن جزءاً من الحياة العامة، لا نشاطاً هامشياً يمارسه بعض الأفراد في عزلة؟ كان ذلك السؤال، في جوهره، سؤالاً عن المستقبل.

صناع البنية التحتية

إن مساهمة الصمودي لا تقاس فقط بما تركه من أعمال، وإنما أيضاً بما ساهم في خلقه من شروط تسمح لأعمال الآخرين بأن تظهر. وهذه نقطة كثيراً ما تضيع عندما نكتب تاريخ الفن. فنحن نميل إلى الاحتفاء باللوحة المكتملة، وباسم الفنان الذي يظهر في الواجهة، بينما ننسى الأشخاص الذين بنوا المؤسسات، ونظموا المعارض، وأقاموا الورش، وربطوا الفنانين ببعضهم بعضا، وفتحوا الطريق أمام التجارب القادمة. إنهم صناع البنية التحتية الناعمة للثقافة.

وإذا كان عبداللطيف الصمودي قد آمن بأن «النور سيدي، واللون مملكتي»، فإن هذه العبارة تختصر شيئاً من رؤيته للفن. النور ليس مجرد عنصر بصري، واللون ليس مجرد تقنية. إنهما لغة، وذاكرة، وطريقة لرؤية المكان والإنسان. وفي تجربة الفنان الذي يعمل في بيئة تتشكل ثقافياً أمام عينيه، تصبح اللوحة أكثر من سطح؛ تصبح محاولة لتثبيت لحظة في زمن سريع التحول.

الإمارات التي عرفها الصمودي لم تكن الإمارات التي نعرفها اليوم. كان البلد يتحرك بسرعة هائلة نحو المستقبل، وكانت المدن تتغير، والمجتمع يتغير، والعلاقات الاجتماعية تتغير، وكان الفن يبحث عن لغته الخاصة وسط كل ذلك. لذلك فإن قراءة تجربة الصمودي اليوم لا ينبغي أن تكون قراءة لأعمال فنية منفصلة عن سياقها، وإنما قراءة لمرحلة كاملة من تاريخ التحول الثقافي في الإمارات.

ومن هنا تصبح المشاركة في المعارض الدولية والاشتغال على الفعل الثقافي خارج الحدود جزءاً من هذه القصة. فالمشهد الفني لا يصبح حياً لأنه ينتج لوحات كثيرة، وإنما لأنه يدخل في حوار مع تجارب أخرى، ويستضيف الآخر، ويخرج إليه، ويتعلم منه، ويقدم له شيئاً من خصوصيته. وفي هذا السياق كان للمعارض والملتقيات والبينالیات دور يتجاوز العرض نفسه؛ كانت بمثابة جسور بين الإمارات والعالم.

واليوم، بعد عقود من تلك البدايات، تبدو الصورة مختلفة تماماً. الإمارات أصبحت واحدة من أكثر البيئات الثقافية والفنية نشاطاً في المنطقة، وصارت المؤسسات الفنية جزءاً من صورتها الدولية، وأصبحت الشارقة ودبي وأبوظبي محطات أساسية في خريطة الفن العربي والدولي. لكن كلما اتسعت هذه الصورة، يصبح من الضروري أكثر أن نتذكر البدايات، لا بوصفها ماضياً رومانسياً، وإنما بوصفها أساساً لا يمكن فهم الحاضر من دونه.

وهنا نصل إلى السؤال الذي يؤلم أكثر من غيره: هل كان هذا الاعتراف كافياً في حياة عبداللطيف الصمودي؟

مفارقة مؤلمة

إن إقامة معرض استعادي بعد عشرين عاماً من الرحيل أمر مهم، لكنها لا تستطيع وحدها أن تجيب عن هذا السؤال. فاللوحة يمكن أن تستعيد حضورها بعد الغياب، أما حياة الفنان فلا يمكن استعادتها. والمعرض يستطيع أن يقول إن أعمال الرجل كانت مهمة، لكنه لا يستطيع أن يعيد إليه ما كان يمكن أن يعنيه اعتراف مؤسسي أو وطني في حياته.

وهذه هي المفارقة التي تستحق أن نتوقف عندها طويلاً.

إذا كان الفنان قد ساهم في تأسيس جمعيات، وتنشيط الورش، وتنظيم المعارض، والمشاركة في بناء الحياة التشكيلية، وإذا كان قد عاش سنوات من عمره داخل الإمارات وأسهم في تشكيل مشهدها الثقافي، فإن السؤال عن طبيعة الاعتراف الذي حصل عليه ليس سؤالاً شخصياً فقط. إنه سؤال عن الطريقة التي تنظر بها الدولة والمجتمع إلى الذين يساهمون في بناء نهضتهما الثقافية.

الجنسية، في هذا السياق، ليست مجرد وثيقة إدارية. إنها بالنسبة إلى كثير من الناس التعبير الأكثر اكتمالاً عن الانتماء والاعتراف. ولذلك فإن بقاء سؤال عدم حصول الصمودي على الجنسية الإماراتية، رغم ما يُنسب إليه من إسهام في الحياة الثقافية والفنية، يظل مفارقة مؤلمة، خصوصاً عندما ننظر إلى المسألة من زاوية التاريخ الثقافي لا من زاوية الملف الإداري.

زكية الطاهري.. من أمام الكاميرا إلى صناعة سينما بصوت نسائي

عبدالرحيم الشافعي
ناقد سينمائي مغربي

بدأت زكية الطاهري مسيرتها الفنية ممثلة في منتصف الثمانينيات، حيث ظهرت لأول مرة في فيلم "Fort Saganne" عام 1984 للمخرج الفرنسي ألان كورنو، إلى جانب نجوم كبار مثل جيرار ديبارديو وكاثرين دينيف. ثم انتقلت إلى السينما المغربية لتؤدي دور البطولة في فيلم "باب السماء مفتوح" لفريدة بليزيد عام 1987، الذي عالج قضايا المرأة والهوية الروحية. وبهذا العمل رسخت حضورها كوجه نسائي قادر على تجسيد التحولات الاجتماعية والثقافية.

كما شاركت في أفلام أخرى مثل "باديس" لمحمد عبد الرحمن التازي عام 1989، مما جعلها تنتقل تدريجيًا من التمثيل إلى فهم عميق لصناعة السينما من الداخل. واستفادت من تجربتها في الكاستينغ والمساعدة الإخراجية لتبني رؤية فنية خاصة بها، فكانت تلك البدايات التمثيلية الأساس الذي انطلقت منه نحو الكتابة والإخراج لاحقًا.

لعبت زكية الطاهري أدوارًا رئيسية مهمة في أعمال المخرج محمد عبدالرحمن التازي، أبرزها فيلم "باديس" عام 1989 وفيلم "البحث عن زوج امرأتي" عام 1993، الذي حقق نجاحًا جماهيريًا كبيرًا، حيث جسدت شخصيات نسائية تعكس واقع المرأة المغربية وصراعاتها اليومية بين التقاليد والحداثة.

وقد ساعدتها هذه الأدوار على فهم بنية السرد الدرامي والحوار المغربي الأصيل، كما ظهرت في أعمال أخرى مثل "ظلال بيضاء"، وهو ما وسع خبرتها أمام الكاميرا، وأكسبها معرفة دقيقة بتقنيات التمثيل والإخراج معًا. فتحولت هذه التجارب إلى رصيد فني غني استفادت منه عندما قررت الانتقال إلى الجانب الآخر من الكاميرا، لتصبح فيما بعد مخرجة تتقن التعامل مع الممثلين وتوظيف الحوار الشعبي ببراعة.

وبعد سنوات من التمثيل والعمل خلف الكاميرا كمديرة كاستينغ ومساعدة إخراج، انتقلت إلى مجال الكتابة والإخراج بشكل واضح بداية من عام 2001، مستفيدة من خبرتها الطويلة في السينما المغربية والفرنسية. وبدأت هذه المرحلة بالتعاون الوثيق مع زوجها، المخرج الجزائري أحمد بوشعالة، إذ شاركت في كتابة سيناريوهات عدة قبل أن تتولى الإخراج بنفسها.

وكان هذا التحول نتيجة طبيعية لرغبتها في سرد قصص من منظور نسائي واجتماعي أعمق، فاختارت أن تعالج قضايا الهوية والجندر والعلاقات الأسرية بأسلوب يجمع بين الكوميديا والدراما الاجتماعية، واستطاعت أن تفرض حضورها في مشهد كان يسيطر عليه الرجال نسبيًا، مما مهد الطريق أمام جيل جديد من المخرجات المغربيات.

وتعاونت مع زوجها أحمد بوشعالة في عدة مشاريع مهمة، بدأت بكتابة سيناريو فيلم "كريم" عام 1995، ثم فيلم "منى صابر" لعبد الحي العراقي عام 2001، قبل أن يشتركا في إخراج فيلم "Origine contrôlée" أو "صنع في فرنسا"، الذي تناول قضايا الهجرة والهوية لدى أبناء المغرب العربي في أوروبا بأسلوب كوميدي درامي.

وقد ساهم هذا التعاون في تطوير أسلوبها الإخراجي الذي يجمع بين الحساسية الإنسانية والجرأة في الطرح، كما عملا معًا على أفلام قصيرة وتلفزيونية مثل "Pour l'amour de Dieu" واستفادت من هذه الشراكة الفنية في بناء رؤية مشتركة تركز على القضايا الاجتماعية دون الوقوع في الخطاب المباشر، فكانت أعمالهما المشتركة جسرًا بين السينما المغربية والفرنسية.

وأخرجت فيلمها الروائي الأول منفردة، "نامبر وان"، عام 2009، وهو عمل كوميدي اجتماعي ذكي تناول تحولات الرجولة والعلاقات بين الجنسين في المغرب بعد إصلاح مدونة الأسرة، حيث يتحول الزوج المتسلط إلى رجل مثالي بعد تعويذة زوجته، في طرح فكاهي ينتقد الذكورية دون وعظ.

> زكية الطاهري واصلت إثراء السينما والدراما المغربية على مدى أكثر من عقدين بأعمال تجمع بين الترفيه والمعالجة الاجتماعية

وقد حقق الفيلم نجاحًا ملحوظًا بفضل أدائه الواقعي وحواراته الشعبية القريبة من الجمهور، واستطاعت من خلاله أن تثبت قدرتها على إدارة إنتاج سينمائي طموح بميزانية محترمة مقارنة بأفلام تلك الفترة. كما عكست فيه فهمها العميق للمجتمع المغربي المعاصر وتناقضاته، ليصبح الفيلم علامة بارزة في مسيرتها ويؤكد حضورها كمخرجة ذات صوت خاص.

وقدمت مجموعة من الأعمال السينمائية والتلفزيونية المتنوعة بعد "نامبر وان"، أبرزها فيلم "مرحبا" عام 2011، الذي شاركت في إخراجه مع زوجها، وتناول صدام الثقافات بين الجالية المغربية في الخارج والمجتمع الأصلي. ثم أخرجت فيلم "الكماط" عام 2014 وفيلم "الزوج المثالي" عام 2015، بالإضافة إلى مسلسل "حميمو" في العام نفسه.

وأظهرت في هذه الأعمال قدرتها على التنقل بين الكوميديا الخفيفة والدراما الاجتماعية بسلاسة، مع الحرص على تقديم شخصيات نسائية معقدة بعيدًا عن الصور النمطية، واستطاعت أن تبني جمهورًا وفيًا من خلال هذه المشاريع التي جمعت بين المتعة والمعالجة الذكية للقضايا اليومية.

فنانة توّلف بين الكوميديا والدراما